بتاريخ: ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٤ العدد: ٧٠٦ المصدر: البورصة

برنامج المساندة التصديرية الجديد يعيد توزيع خريطة التنازل عن الحصيلة الدولارية

خاطبت وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية، المجالس التصديرية بتفاصيل البرنامج الجديد لدعم المساندة التصديرية للقطاعات الصناعية المختلفة.

وكشف مسئولو المجالس التصديرية لـ" البورصة" أن البرنامج الجديد تضمن الإعلان عن تغييرات جديدة فى نسب التنازل عن حصيلة التصدير الدولاريه بالبرنامج الجديد لتصل فى حدها الأدنى إلى 40% من حصيلة التصدير بقطاع الصناعات الهندسية و70% كحد أقصى بقطاع الحاصلات الزراعية.

توقع مسئولو المجالس أن تشهد الفترة المقبلة لقاءات مع حسن الخطيب وزير الاستثمار والتجارة الخارجية لعرض مطالب المجالس والخاصة بإعادة النظر فى نسب المساندة التصديرية بالبرنامج الجديد والتى تم خفضها لكافة البرامج بنسبة 70%، معتبرين ان النسب الجديدة لا تلبى طموحات المجالس فى رفع حصيلتها.

مصدر الخبر

الرأي

أثار إعلان الحكومة عن تخفيض الميزانية المخصصة لرد أعباء الصادرات في مشروع موازنة 2025/2024 عن العام السابق علامات استفهام، ولا سيما في ظل كونها سياسة الحكومة الوحيدة في تحفيز الصادرات، وكذلك إعلان الحكومة في برنامجها المعلن في يوليو 2024 عن استهداف زيادة متوسط قيمة الصادرات المصرية إلى 103.4 مليار دولار خلال الفترة (2024-2026). هذا فضلًا عن تزايد أهمية البرنامج في ظل المنافسة الحادة التي يواجهها المصدرون في الأسواق العالمية نتيجة تبنى مختلف الدول للعديد من البرامج لمساندة صادراتها بشكل واضح وصريح مقارنة بالفترات السابقة.

ولذا، يركز هذا العدد من رأي في خبر على تحليل بعض الأبعاد الخاصة ببرنامج رد أعباء الصادرات؛ وذلك للإجابة على ثلاثة تساؤلات محددة:

1- إلى أي مدى اختلاف توجه الحكومة إزاء تطبيق برنامج رد الأعباء في بداية تطبيق البرنامج عن فترة ما بعد 2011؟

2- ما مدى أهمية برنامج رد الأعباء في حفز الصادرات المصرية على أرض الواقع وما هو دوره في تعويض العوائق التي يواجهها المصدرون؟

3- إلى أي مدى يضاهي برنامج رد أعباء الصادرات ما تقدمه الدول الأخرى من برامج لتنمية صادراتها؟

تحليل مختصر لتطور قيمة رد الأعباء وانعكاسها على الصادرات المصرية

- قامت مصر بتطبيق برنامج رد أعباء الصادرات منذ عام 2002 وذلك لتعويض المصدرين عن وجود عوائق في بيئة الأعمال، مما يضعف من قدرتهم على المنافسة في الأسواق الخارجية، لذا، تم الإعلان عن هذا البرنامج تحت اسم "برنامج رد أعباء الصادرات" وليس "برنامج دعم الصادرات" كما تتم الإشارة إليه في الفترة الأخيرة.

- اختلفت الميزانية المخصصة لرد أعباء الصادرات من عام لآخر كما هو موضح في الأشكال اللاحقة؛ وفيما يخص عام 2023/ 2024 والذي ظهرت فيه المشكلة الحالية تحديدا، فقد بلغت الميزانية المخصصة للمساندة التصديرية من واقع الموازنة لهذا العام نحو 773 مليون دولار، ولم يتم الإعلان عن المنصرف فعلياً خلال تلك السنة، واستجدت عليها التغييرات الأخيرة في برنامج رد أعباء الصادرات خلال الفترة (2024/7/1-2025/6/30) من تخفيض لقيمة الموازنة المخصصة له، وتخفيض نسب المساندة الأساسية والإضافية لكافة البرامج بنسبة 70%، وكذلك تخفيض المبالغ المخصصة للبرامج الأخرى المندرجة تحته.

- بتتبع كل من الميزانية المخصصة لرد أعباء الصادرات والمبالغ المنصرفة فعليا منذ بداية تطبيق البرنامج وحتى الآن، والموضحة في الشكل (1)، يلاحظ الفرق بين مرحلتين: مرحلة بداية تطبيق البرنامج وحتى عام 2010/2009 ومرحلة الفترة اللاحقة (2011/2010 -2023/2022) وذلك على النحو التالي:

<u>المرحلة الأولى: منذ بداية تطبيق البرنامج وحتى عام (2010/2009)</u>: حيث يُلاحظ وجود اتجاه واضح لزيادة المبالغ المخصصة والمنصرفة لرد الأعباء[1]، بل إنه في بعض السنوات تعدت المبالغ المنصرفة المبالغ المخصصة كما هو الحال في عام 2006/2005؛ حيث سجلت المبالغ المخصصة لرد أعباء الصادرات في الموازنة نحو 175.5 مليون دولار بينما قُدرت المبالغ المنصرفة فعليا بنحو 203.5 مليون دولار، وهو ما يعكس رؤية واضحة للحكومة في ذلك الوقت بأهمية برنامج رد أعباء الصادرات والاستجابة للصدمات الخارجية مثل الأزمة المالية العالمية؛ حيث بلغت المبالغ المنصرفة لرد أعباء الصادرات أعلى مستوى لها خلال تلك الفترة، والتي قدرت بنحو 756.5 مليون دولار عام 2009/2008.

[1] لا يوجد بيان متوفر عن الموازنة المخصصة لرد أعباء الصادرات قبل عام 2006/2005 وكذلك للأعوام 2008/2007 و 2009/2008.

المرحلة الثانية: الفترة (2011/2010-2023/2022): حيث يُلاحظ ما يلي:

- على مدى هذه الفترة كان هناك اتجاه عام لخفض الموازنة المخصصة لرد أعباء الصادرات.

- انخفاض ما يتم صرفه فعليا عن الميزانية المعلنة في عام 2011/2010 وخلال الفترة (2018/2017-2023/2022)، وقد بلغت هذه الفجوة أقصى مدى لها خلال الأعوام 2011/2010، و2021/2020، و2022/2021 حيث تم صرف 72% و56% و60% من الميزانية المخصصة على التوالي. وبينما يمكن إرجاع تلك الفجوة في السنة الأولى إلى عدم الاستقرار السياسي، إلا إن ذلك لا يسري على السنوات التالية؛ حيث يرتبط السبب بشكل أكبر بأولويات الإنفاق.

- ومن الملاحظ أيضا أنه حتى في حالة التزام الحكومة بصرف كامل الميزانية المخصصة كما هو متحقق في بعض السنوات، فإن عادة ما تتأخر عملية الصرف لفترات طويلة مما يضع المصدرين في أزمة سيولة حتى يتم صرف مستحقاتهم من رد الأعباء.

وبالتالي، يمكن القول إن الحكومة المصرية ما بعد 2011 لم تعطِ نفس الأولوية لبرنامج رد أعباء الصادرات على النحو المتحقق في السنوات السابقة، وأصبحت تراه كالتزام على الدولة أكثر بكثير من كونه محاولة لخفض معوقات يواجهها المصدر، لا علاقة لها بنشاطه.

الشكل (1): تطور الفارق بين الميزانية المخصصة لرد الأعباء والمنصرف فعليا خلال الفترة (2022/2021-2010/2009)

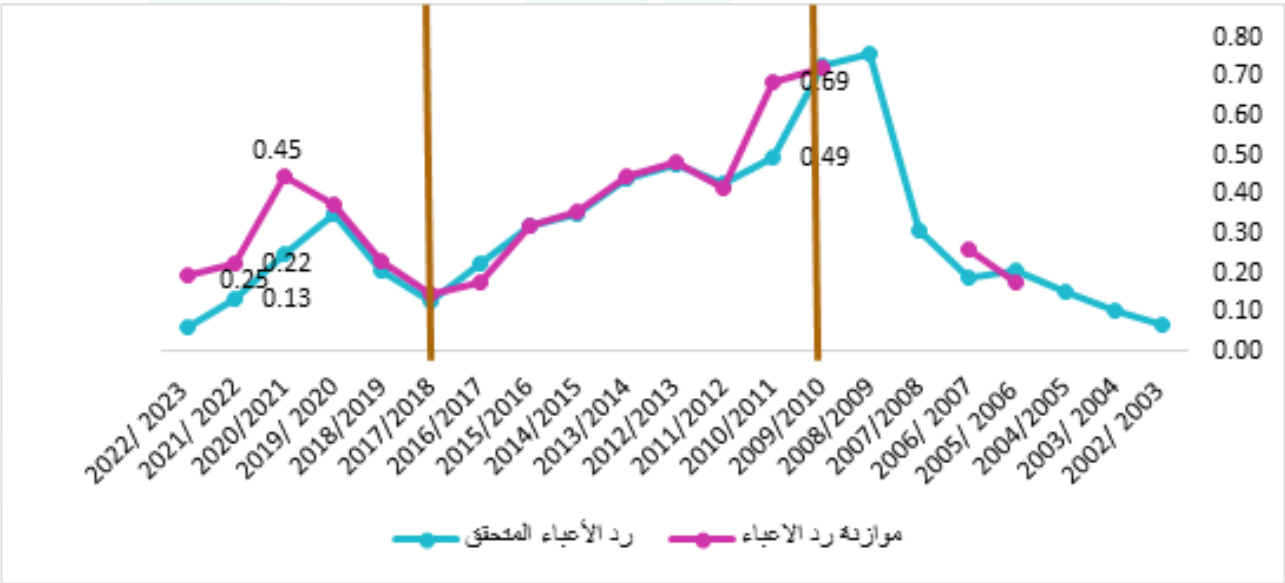

المصدر: وزارة المالية، *البيان المالي للموازنة العامة للدولة، والبيان التحليلي لمشروع الموازنة خلال السنوات المختلفة.*

أما عن تطور معدل نمو صادرات القطاعات المستحقة للمساندة التصديرية وعلاقته بالمنصرف فعليا من رد أعباء الصادرات خلال الفترة (2023/2022-2004/2003) والموضحة في الشكل (2) نلاحظ ما يلي:

- تذبذب واضح في معدلات المنصرف من رد الأعباء من عام لآخر خصوصا في السنوات الأخيرة التي تم فيها محاولات من الحكومة لتعويض متأخرات رد الأعباء للمصدرين.
- عدم اقتران تذبذب المنصرف بشكل عام بانخفاض معدل نمو الصادرات، ولكن يلاحظ بوضوح ضعف معدلات نمو الصادرات المصرية بل شبه ثباتها على مر السنين، فيما عدا طفرة محددة حدثت إبان الأزمة المالية العالمية واقترنت بزيادات استثنائية في رد الأعباء بمبادرة من الحكومة في ذلك الوقت.

- يُلاحظ كذلك أن الزيادات في المنصرف من رد الأعباء خلال السنوات الأخيرة لم يتحقق معه قفزات في التصدير على نهج عامي الأزمة العالمية، مما يوضح اختلاف الأوضاع التي تواجه المصدرين بالرغم من الاستقرار السياسي الذي شهدته البلاد بعد عام 2014؛ وذلك لاستمرار الأعباء التي استدعت وجود البرنامج من الأساس، بل وزيادتها، فضلا عن الانخفاض الشديد في السيولة والذي يعانون منه نظرا لتأخر المستحقات.

- وهذا يعني أن معدلات التصدير لا ترتبط فقط ببرنامج رد الأعباء ولكن بعناصر أخرى كثيرة داخلية وخارجية، وحتى لو تم توقف البرنامج كله فهذا لن يوقف التصدير ولكن سيخفض معدلات نموه بشكل لا يتوافق مع قدرات مصر التصديرية، و لا مع حجم احتياج مصر للعملة الصعبة بشكل مستدام لا يتحقق إلا من خلال زيادة الصادرات التي يسبقها بالتأكيد زيادة الاستثمار وزيادة الإنتاج.

الشكل (2): معدل نمو كل من الصادرات المندرجة تحت برنامج رد الأعباء، ومعدل نمو المنصرف من رد أعباء الصادرات خلال الفترة (2023/2022-2004/2003)

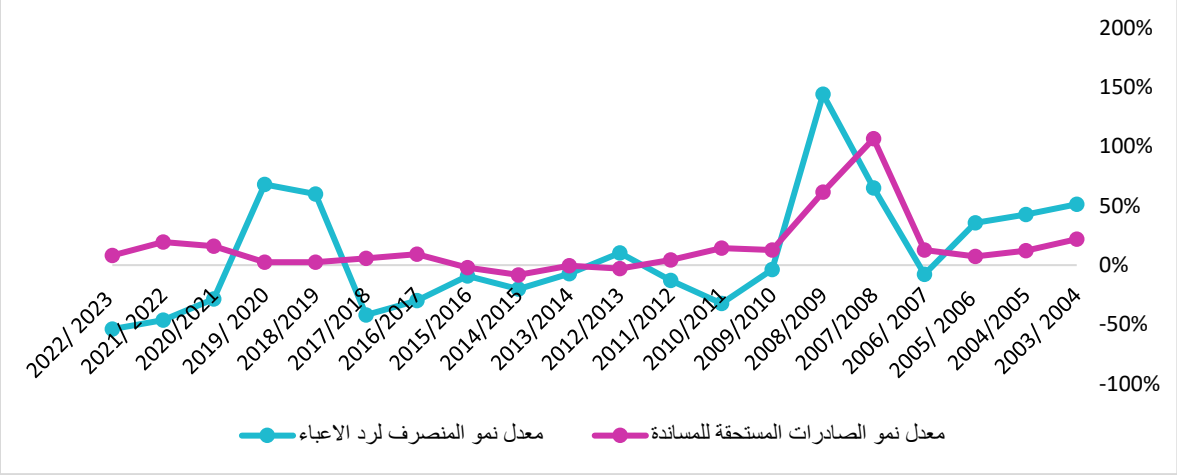

المصادر: وزارة المالية، *البيان المالي للموازنة العامة للدولة، والبيان التحليلي لمشروع الموازنة خلال السنوات المختلفة*؛ Trade Map, December 2024.

**تم تحويل بيانات الصادرات من سنة ميلادية إلى سنة مالية لتتسق مع بيانات رد الأعباء.*

ونظراً إلى إنه قد تم وضع برنامج رد أعباء الصادرات في الأساس كتعويض للمصدر عما يتحمله من أعباء تجعله غير قادر على المنافسة مع الدول الأخرى، يصبح السؤال الآن عن استمرارية معاناة المصدرين من هذه الأعباء، وإلى أي مدى يسهم البرنامج في تعويض المصدرين عنها؟ وهو ما سنحاول الإجابة عليه في الجزء التالي.

دور برنامج رد أعباء الصادرات في تعويض العوائق التي تواجه المصدرين

- بصفة عامة يعاني المُصدرون في مصر من كافة مشكلات بيئة الأعمال غير المرتبطة بالعملية التصديرية، فوفقاً للعدد الأخير من باروميتر الأعمال، الصادر عن المركز المصري للدراسات الاقتصادية، عن الفترة يوليو-سبتمبر 2024، جاء كل من ارتفاع التضخم، وارتفاع تكاليف الطاقة والمياه، والمشكلات المرتبطة بالمنظومة الضريبية، وبيروقراطية إجراءات التعامل مع الجهات الحكومية، فضلا عن ارتفاع تكلفة الخدمات الحكومية، وغموض توجهات السياسات الاقتصادية، في مقدمة أشد المعوقات في بيئة الأعمال في مصر كما هو مبين في الشكل (3) التالي.

الشكل (3): معوقات بيئة الأعمال في مصر خلال الفترة يوليو-سبتمبر 2024 مقارنة بالفترة أبريل-يونيو 2024

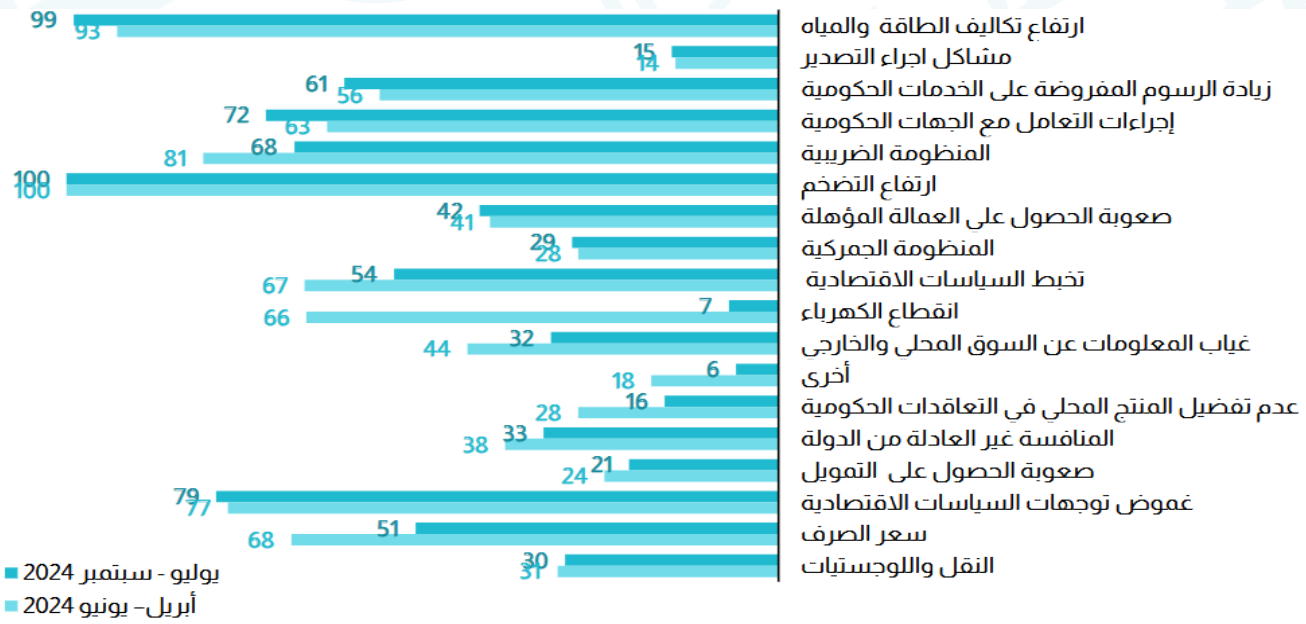

المصدر: المركز المصري للدراسات الاقتصادية، 2024، باروميتر الأعمال، العدد رقم 72، (يوليو-سبتمبر 2024).

- تتضاعف تلك المشكلات بالنسبة للمُصدرين؛ حيث يعانون أيضاً من مشكلات بيئة الأعمال المرتبطة بالتجارة الخارجية، ولاسيما فيما يخص الاستيراد. حيث يتعين على المُصدرين استيراد العديد من مستلزمات الإنتاج، إما لعدم توفرها في السوق المحلية أو لعدم توفرها بالمواصفات والجودة المطلوبة للمنافسة في الأسواق الخارجية، والوفاء باشتراطات العميل، وهو ما أثبته العديد من الدراسات، ومنها الدراسات التي أجراها المركز المصري للدراسات الاقتصادية لتتبع خطوات العملية التصديرية لعدد من المنتجات.[2] ويوضح الجدول (1) التالي الأعباء التي يتحملها المصدر وتأثيرها على قدرته التنافسية في الأسواق الخارجية.

الجدول (1): الأعباء التي يتحملها المُصدرون والمرتبطة بالتجارة الخارجية

المعوق	التأثير
ارتفاع التكاليف المرتبطة بالإفراج الجمركي بشكل عام وتغيرها بشكل متكرر مثل: • الأرضيات • رسوم التفريغ • النقل • التكاليف غير الرسمية للتخليص الجمركي • تكاليف "نافذة"	عدم قدرة المصدر على تقديم سعر تنافسي
طول فترة الإفراج الجمركي و ما ينتج عنها من تكاليف إضافية، وتحديدا، فيما يخص الأرضيات	• ارتفاع تكاليف الإنتاج حيث يترتب على طول فترة الإفراج الجمركي زيادة بعض التكاليف ومن أهمها رسوم الأرضيات • التأثير سلباً على قدرة المصدر على الالتزام بتوقيت التسليم وهو أمر في غاية الأهمية

[2] على سبيل المثال، دراسة تحليل إجراءات تصدير واستيراد بعض المنتجات: استيراد الحديد والصلب؛ ودراسة تحليل إجراءات تصدير واستيراد بعض المنتجات: تصدير المفروشات المنزلية.

المعوق	التأثير
	لبعض الصناعات وفى مقدمتها صناعة الملابس الجاهزة ▪ قيام المصدر بالاحتفاظ بمخزون من مستلزمات الإنتاج وذلك لضمان قدرته على الاستمرار في الإنتاج والالتزام بتعاقداته وبالتالي ارتفاع تكاليف التخزين
تعدد جهات الفحص	▪ ارتفاع التكاليف نتيجة قيام المصدر بدفع رسوم لجهات متعددة ▪ طول فترة الإفراج الجمركي نتيجة اختلاف متوسط الوقت الذي تستغرقه كل جهة للانتهاء من عملية الفحص من جهة إلى أخرى
مشكلات أخرى مستجدة	▪ تغييرات في الفترة الأخيرة في التعامل مع الشركات الملاحية، وكذلك تعقيدات جديدة في منظومة هيئة سلامة الغذاء فيما يخص مكاتب المحافظات مثل الاسكندرية

في ضوء ما سبق تتضح أهمية برنامج رد الأعباء في التخفيف الجزئي من التأثير السلبي لما يتحمله المصدرون من أعباء على قدرتهم التنافسية في الأسواق الخارجية ،خصوصا في ظل كونها السياسة الوحيدة التي تتبناها الدولة في هذا المجال.

والأهم أنه قد اتضح من تحليلات المركز الدقيقة في حالة الملابس الجاهزة خلال الستة أشهر الأولى من عام 2024 أن المبالغ المنصرفة في برنامج رد الأعباء لا تغطي سوى 42% من إجمالي تكاليف الإفراج الجمركي التي يتحملها المصدر، فإذا ما أضفنا ما يدفعونه من جمارك، تنخفض هذه النسبة إلى 17% على النحو الموضح في الشكل (4). وبالرغم من أن هذه النسبة تم حسابها لقطاع واحد إلا أن الوضع لا يختلف كثيرا في القطاعات الأخرى، بل قد يكون أسوأ لاعتبارات فنية مرتبطة بالقطاع كما في حالة الصناعات الغذائية.

الشكل (4): النسبة التي يغطيها برنامج رد الأعباء من إجمالي تكاليف الإفراج الجمركي التي يتحملها المصدر قبل وبعد إضافة الرسوم الجمركية

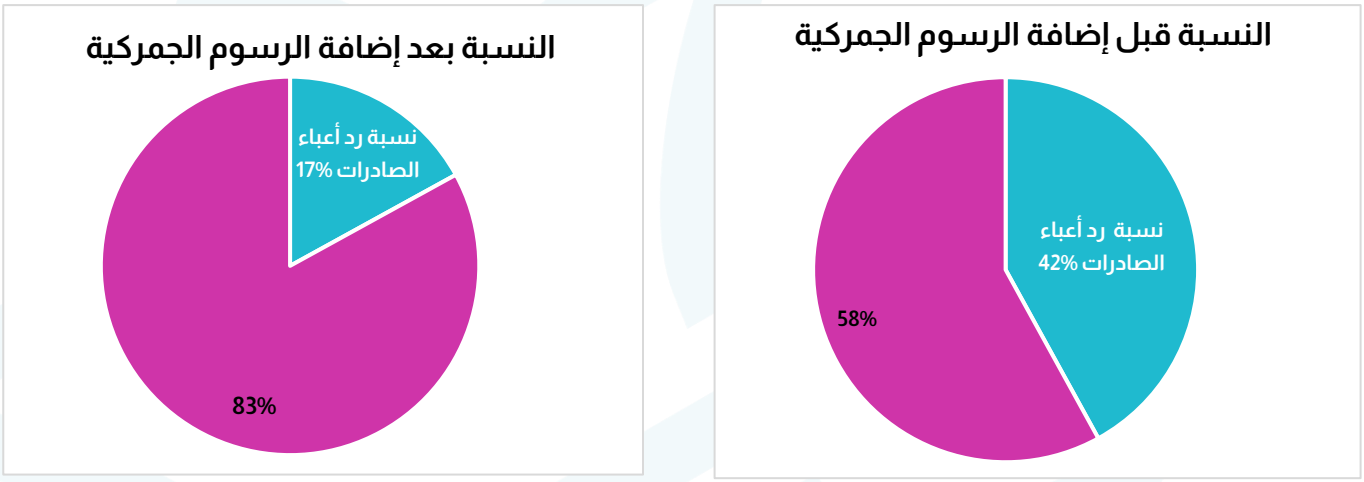

المصدر: دراسة قيد الإعداد من قبل المركز المصري للدراسات الاقتصادية بتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

البيئة العالمية التي يواجهها المُصدر

بالإضافة إلى تردي بيئة الأعمال في مصر، يواجه المصدرون المصريون سوق عالمية شديدة المنافسة، ولا سيما في ظل سعي مختلف دول العالم إلى حفز صادراتها من خلال تطبيق مجموعة كبيرة من البرامج تغطى كافة مراحل العملية التصديرية. وقد زادت تلك البرامج في السنوات الأخيرة مع قيام الدول بالإعلان عنها بشكل واضح، خلافا للفترات السابقة؛ حيث كان يتم تطبيق عدد محدود منها على استحياء، وكان يتم أغلبها في إطار دعم العملية الإنتاجية بالأساس. وبمقارنة البرامج التي تطبقها الدول الأخرى، وتحديدا دول الصين، وتركيا، والهند، والمغرب مع ما تقوم به مصر في هذا الصدد، نلاحظ ما يلي:

- **ضعف الميزانية المخصصة لمساندة الصادرات في مصر مقارنة بهذه الدول.** ويوضح الشكل (5-أ) متوسط المخصصات السنوية لتنمية الصادرات في مصر والدول الأخرى.

- **تعدد البرامج المقدمة من قبل الحكومات المختلفة لمساندة الصادرات في مقابل تطبيق برنامج وحيد في مصر.** فعلى سبيل المثال، تتنوع المساندة التي تقدمها كل من الصين وتركيا لتعزيز صادراتها ما بين تقديم دعم مالي من خلال وكالات ائتمان الصادرات المختلفة، فضلا عن الدعم المالي المباشر لبعض الصناعات التصديرية. كما تقوم كافة الدول بتقديم مساندة للشحن والنقل، وتحرص على تسهيل الإجراءات الخاصة بالتصدير وتحديث البنية التحتية المرتبطة بها.

- **تعدد مصادر التمويل التي تعتمد عليها الدول في مساندة الصادرات وفقاً لطبيعة البرنامج المطبق.** فبالإضافة إلى الميزانية الحكومية تعتمد الدول على البنوك العامة مثل بنك التنمية الصيني، ووكالة ائتمان الصادرات في تركيا (Eximbank)، ومؤسسات التأمين على الصادرات. هذا بالإضافة إلى الاستفادة من المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي، البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية وغيرها من المؤسسات الدولية الداعمة لجهود التنمية كما هو الحال في المغرب والهند.

- **العمل على رفع المكون التكنولوجي للصادرات من خلال تطبيق برامج لدعم الابتكار** في حين يغيب هذا العنصر عن برنامج مساندة الصادرات في مصر. فعلى سبيل المثال، نجد أنه في حالة الصين يركز الدعم بالأساس على الصادرات مرتفعة المكون التكنولوجي والالكترونيات والطاقة النظيفة، أما تركيا والهند والمغرب فتتضمن برامج الدعم الخاصة بها برامج خاصة لدعم للتصميم والابتكار والاستدامة.

وقد انعكست قوة برامج تنمية الصادرات التي تطبقها هذه الدول على حجم صادرتها كما هو مبين في الشكل (5-ب).

الشكل (5): الارتباط ما بين ميزانية تنمية الصادرات وحجم الصادرات

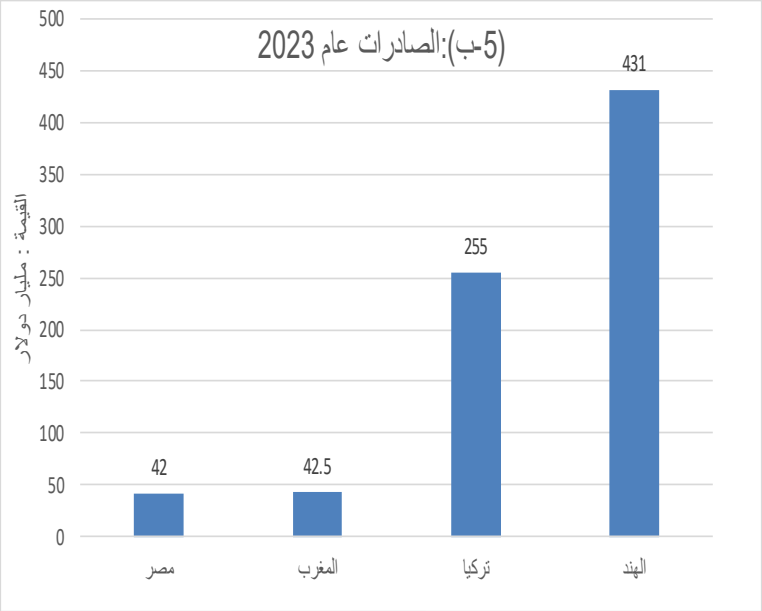

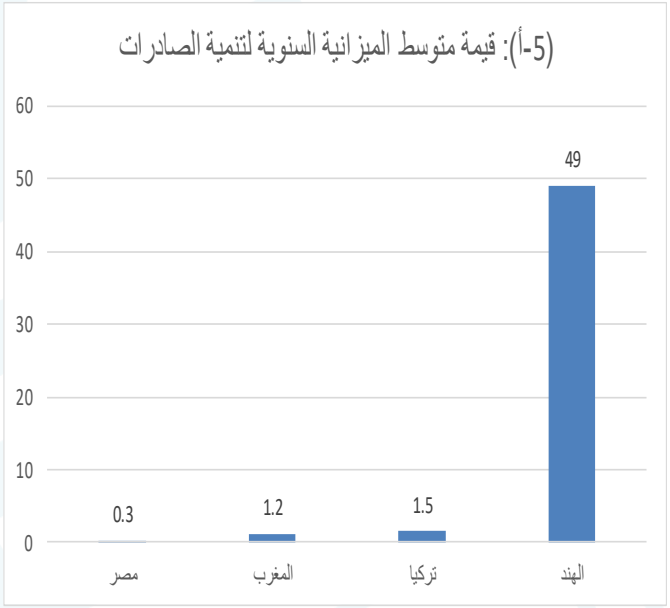

المصدر: Trade Map, 2023؛ والبيانات والمعلومات عن حجم وبرامج مساندة الصادرات المقدمة من الدول الأخرى من واقع دراسة قام بها المجلس التصديري للصناعات الكيماوية.

ملاحظة: **تقدر قيمة الصادرات الصينية بنحو 3.38 ترليون دولار عام 2023**

ونخلص من التحليل السابق إلى ما يلي:

- **أهمية إعطاء تنمية الصادرات أولوية قصوى في السياسات الحكومية، ولا سيما في ظل أزمة النقد الأجنبي التي تعاني منها مصر؛ فالصادرات من أكثر مصادر النقد الأجنبي استدامة وأقلها تأثرا بالصدمات الداخلية والخارجية.** [3]

- **هناك خطورة كبيرة في النظر إلى برنامج رد أعباء الصادرات على أنه منحة من الحكومة يمكن تقليصها** أو الاستغناء عنها، بل هو ضرورة ملحة حتى يمكن

[3] بالرغم من أهمية السياحة كمصدر للنقد الأجنبي، إلا أنها تتأثر بشدة بالعوامل الداخلية والخارجية.

المنافسة في الأسواق الخارجية وتحقيق المستهدفات الحكومية، وليس فقط مصالح المصدرين.

- **إن رد الأعباء يؤثر بشكل كبير على معدلات نمو الصادرات المصرية وقدرتها على تحقيق كامل إمكاناتها**، فبالرغم من زيادة قيمة الصادرات المصرية إلا أن معدلات نموها لا تزال متواضعة سواء مقارنة بالدول الأخرى، أو مقارنة بالإمكانات التصديرية لمصر في كل القطاعات، والموضحة فى خريطة الإمكانيات التصديرية (Export Potential Map) ويوضح الشكل (6) أحد أمثلة ذلك.

الشكل (6): الإمكانات التصديرية لبعض منتجات البلاستيك

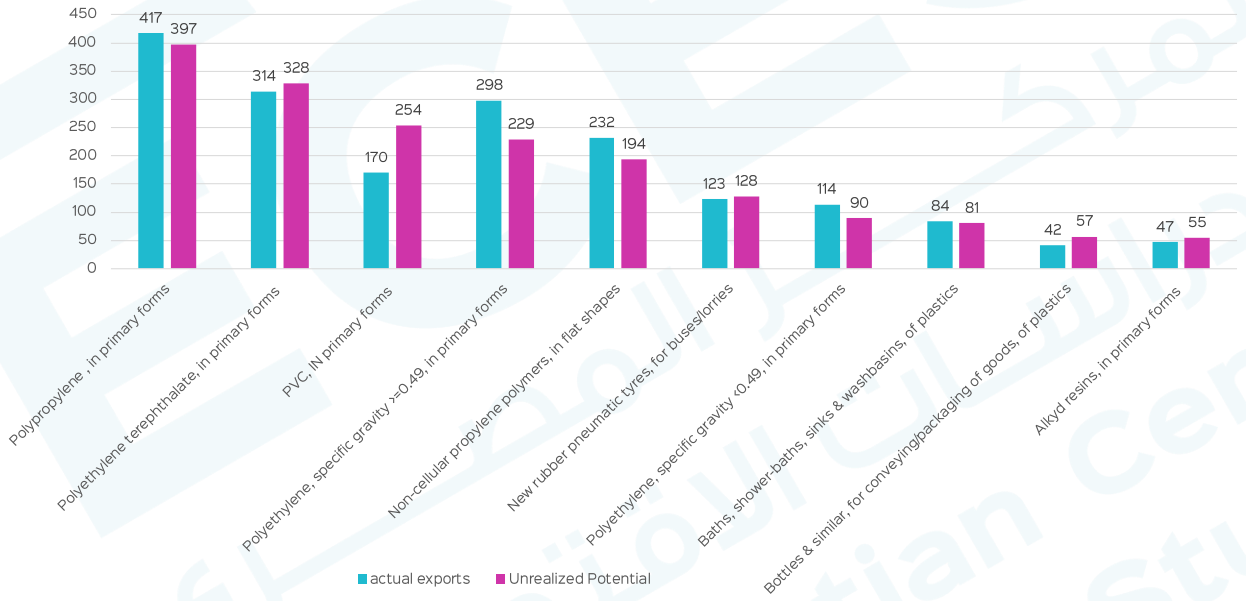

المصدر: ITC, Export Potential Map, 2024.

- **يرتبط تحقيق طفرة في الصادرات بتطبيق مجموعة متنوعة من البرامج والسياسات** التي تعالج مختلف المعوقات والمشكلات التي يعاني منها المصدرون،

وتقع الإجراءات الخاصة بتسهيل التجارة في قلب هذه السياسات حتى يمكن التخفيف من وطأة الأعباء التي يتحملها المُصدر.

- **ضرورة تنويع مصادر تمويل البرامج المختلفة المُطبقة لتنمية الصادرات والبحث في إمكانية الاستفادة من المؤسسات الدولية في هذا الإطار.**

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة كانت قد أعلنت أنها ستقوم بإطلاق حزمة متكاملة للمصدرين كما هو موضح بالخبر بما يحقق سداد كافة مستحقات المصدرين والتعامل بمرونة مع ملف التصدير. وهو توجه في الاتجاه السليم حيث إن هناك حاجة ماسة لمراجعة هذا البرنامج مع تغير الأوضاع والظروف المحليةوالعالمي، بل مراجعة منظور الحكومة كله تجاه مساندة الصادرات المصرية خصوصا الصناعية منها.

تنبيه هام:
يتم الحصول على محتوى الخبر في هذا التقرير من المصادر المشار إليها مباشرة، والمركز غير مسؤول عن أي عواقب قانونية أو استثمارية قد تنشأ نتيجة استخدام المعلومات الواردة في الرأي.

© ٢٠٢٤ المركز المصري للدراسات الاقتصادية (ECES)
جميع الحقوق محفوظة.